صاحب السمو ثمّن المستوى الراقي في طرح الآراء المختلفة خلال جلسة المجلس

الأمير لرئيس مجلس الأمة: خالص ارتياحي للأجواء الديموقراطية حيال طرح موضوع استجواب رئيس الحكومة وأثمّن بتقدير عال التفهم بما جاء في رسالتنا ودعوتنا إلى تغليب مصلحة البلاد

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد برسالة إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جاء نصها: معالي الأخ مرزوق علي الغانم الموقر ـ رئيس مجلس الأمة ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

لقد تابعت باهتمام بالغ مداولات جلسة مجلس الأمة التي انعقدت لبحث موضوع الاستجواب المقدم الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وما تم التوصل اليه من قرار الإحالة إلى اللجنة التشريعية للتحقق فيما مدى استيفائه للجوانب القانونية بغية عرضه بعد ذلك على مجلسكم الموقر تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنه. وأود في هذا الصدد أن أعبر عن خالص ارتياحي للأجواء الديموقراطية التي سادت جلستكم والمستوى الراقي في طرح الآراء المختلفة حيال موضوع الاستجواب وأثمن بتقدير عال التفهم بما جاء في رسالتنا إليكم ودعوتنا إلى تحكيم العقل وتغليب مصلحة البلاد العليا في ظل الظروف الراهنة الحرجة التي نمر بها وأخص هنا بالثناء على المواقف التي أبداها غالبية الإخوة الأعضاء في المجلس. إنني على ثقة بأنكم وما تتحلون به من إدراك عال للمسؤولية ستواصلون مسيرتكم الديموقراطية المباركة بالتعاون مع إخوانكم أعضاء الحكومة لما يحقق رفعة البلاد وتحقيق تطلعات أبنائه، متضرعا إلى الباري عز وجل أن يوفقكم وأن يسدد خطاكم.

سيتم التركيز على "التقاعد المبكر" و"العمل بالقطاع الأهلي"

الغانم: نشكر صاحب السمو على دعم و مساندة المجلس

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن بالغ شكره وتقديره إلى صاحب السمو الأمير على الدعم والمساندة اللذين يقدمهما لمجلس الأمة، وهو ما تجسد في رسالة سموه التي تسلمناها اليوم (امس) وستدرج في بند الرسائل الواردة في الجلسة المقبلة.

وذكر الغانم في تصريح إلى الصحافيين «تشرفت وأعضاء المجلس بتسلم رسالة من سمو الأمير تتعلق بما حدث في جلسة امس الاول وتحديدا في البند المتعلق باستجواب رئيس الوزراء، مشيرا إلى أن سمو الأمير أبدى ارتياحا من الحوار الراقي الذي تم في الجلسة من الجميع. وقال إن سموه أبدى سعادته وارتياحه لتفهم المجلس لخطابه في النطق السامي، كما شكر سموه للمجلس تغليب العقل والحكمة، خصوصا في ظل الظروف الاقليمية الملتهبة والخطرة، وخص سموه بالثناء غالبية الأعضاء.

مرزوق الغانم

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وذكر الغانم «بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أختي واخواني النواب أتقدم بالشكر إلى صاحب السمو على رسالة الدعم والمساندة ونحن لا نستغني عن دعم سموه في كل القضايا والأحوال».

من جانب آخر أكد الرئيس الغانم أن رئيس الجلسة عودة الرويعي لا يتحمل وزر رفع جلسة اليوم، مشيرا إلى ان من يتحمل هذا الوزر هم الأعضاء الذين تغيبوا بلا عذر عنها وأفقدوا الجلسة النصاب، وليس النواب أو الوزراء المتغيبون بعذر أو المتواجدون في حفل افتتاح مستشفى جابر برعاية كريمة من سمو الأمير مؤكدا انه سيتم استكمال جدول الأعمال في الجلسة المقبلة.

وبارك الرئيس الغانم لصاحب السمو الامير والقيادة السياسية والشعب الكويتي بافتتاح أكبر مستشفى في الشرق الأوسط وسادس أكبر مستشفى في العالم، داعيا الحكومة إلى العمل الجاد على حسن إدارته وفق أعلى مستوى وبما يحقق طموحات الشعب الكويتي ويحقق قفزة نوعية في الخدمات الصحية.

وفي موضوع آخر أكد الرئيس الغانم أنه سيتم تسليط الضوء في المرحلة المقبلة على قانونين، الأول هو التقاعد المبكر والذي سيناقش في جلسة 11 ديسمبر، موضحا أنه سيتم في الفترة التي تسبق الجلسة التحقق من سلامة نصوص القانون وبما يضمن استفادة المواطن دون الإضرار بمؤسسة التأمينات، وسيتم تفعيل جهود بعض النواب والوزير المعني والمسؤولين الحكوميين من أجل الانتهاء من القانون بصيغته النهائية السليمة.

وأضاف أن الموضوع الثاني يتعلق بقانون العمل الأهلي الذي يتضرر منه بعض المواطنين، مشيرا إلى أنه سيتم تعديل بعض الأخطاء والاعوجاج في القانون وبما يكفل استفادة الموظفين في القطاع الأهلي وسيتم تقديم هذه التعديلات في أسرع وقت، واضاف أتمنى أن يكون قبل الجلسة المقبلة إن أمكن. وقال ان عجلة العمل بدأت بالدوران وما أمسه وجود تنسيق نيابي ـ نيابي، وتنسيق نيابي ـ حكومي من أجل الانتهاء من القوانين المتفق عليها حتى يكون دور الانعقاد الحالي أفضل من السابق من حيث إقرار القوانين التي تفيد الوطن والمواطنين.

الهاشم: وجود 14 ألف كويتي على قائمة انتظار الوظائف خلل إداري

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية خلال اجتماعها أمس موضوعات العمالة الوطنية، والتعيينات العشوائية في القطاع النفطي بتكليف من المجلس، والبيانات التي تصل إلى اللجنة من قبل الجهاز الحكومي بشأن التوظيف.

وقالت عضو اللجنة النائبة صفاء الهاشم، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، ان هناك خللا كبيرا في الهيكل الإداري للحكومة فيما يخص التوظيف، حيث يوجد 14 ألف كويتي وكويتية على قائمة الانتظار للوظائف. واعتبرت الهاشم أن هناك تقاعسا حكوميا عن تزويد اللجنة ببيانات دقيقة حيث إنها إما أن تكون ناقصة وإما غير واضحة ويتم التعتيم على بعضها، مؤكدة أن ديوان الخدمة المدنية لم يزود اللجنة ببيانات واضحة وصريحة بالأعداد والأرقام فيما يخص عملية التوظيف.

وأضافت أنها سبق أن طالبت «الخدمة المدنية» بإنهاء خدمات المستشارين الوافدين الذين يزودون اللجنة بمعلومات مغلوطة ويمنعون تدريب الكويتيين التدريب الصحيح.

وشددت على ضرورة أن من يتقدم لوظيفة عليه الخضوع لمقابلتين في اتجاهين أحدهما إداري والآخر شخصي لكي يتم التأكد من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وأكدت الهاشم أنها ستبقى صامدة ومتصدية حتى يتم إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة، لافتة إلى أنها لم تطلب إنهاء خدمات كل العمالة الوافدة بل من يحتل وظائف الكويتيين. وأوضحت أن هناك بعض العمالة المهنية قد تحتاجها البلاد، داعية إلى تأسيس كليات بالكويت يتخرج منها أصحاب الياقات الزرقاء.

واستغربت الهاشم من تعيين مستشارين وافدين في الوظائف الإدارية بإدارات الدولة وأجهزتها رغم أن هناك كفاءات كويتية تستطيع القيام بتلك الأعمال بكفاءة. وتساءلت: كيف يتم إنهاء خدمة أكثر من 38 مدعيا عاما كويتيا وكويتية ويتم الذهاب إلى إحدى الدول العربية لطلب مستشارين؟ مؤكدة أنها ستعمل بكل قوة على إعادة هؤلاء الكويتيين إلى وظائفهم خاصة أن لديهم خبرات اكتسبوها في عملهم.

وقالت ان هناك مهندسين ومهندسات بترول لم يعينوا في القطاع النفطي والكويت دولة أحادية الدخل ومصدرها النفط، متسائلة: إذا لم يتم تعيينهم في القطاع النفطي فإلى أين يذهبون؟ هل يتم تعيينهم في الأشغال أو قطاع الصرف الصحي وهم مهندسو بترول؟

واعتبرت الهاشم أن ما يحدث من تعيين الكويتيين وتوزيعهم على جهات الدولة خطأ، مؤكدة وقوفها وتصديها لهذه الأمور حتى يتم التخلص من الشحم الزائد الموجود على جسد الدولة الإداري والذي يحتل وظائفها الوافدون وليس الكويتيون. وأكدت أنها تدافع عن حق الكويتي في الوظائف، لافتة إلى أنها ستتأكد من وجود مدعين عامين أو مستشارين كويتيين بالفتوى والتشريع.. «فنحن نسعى وبإذن الله سننجح». وأشارت الهاشم إلى أن مهام اللجنة هذه المرة ستكون حازمة أكثر، فالسؤال سيكون مغلظا، لافتة إلى أنها طلبت من رئيس مجلس الأمة وأعضاء اللجنة وجود أعضاء دائمين باللجنة من المجلس الأعلى للتخطيط وليس فقط من ديوان الخدمة المدنية. وأوضحت أنها طلبت من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح تزويد اللجنة بأعضاء من المجلس الأعلى للتخطيط لترتيب الهيكل الإداري للدولة بطريقة صحيحة. وأكدت الهاشم أن الهدف من ذلك هو وضع الكويتيين في مكانهم المناسب كي يتلقوا التدريب المناسب حتى لا يتم التخلص منهم بعد اكتسابهم خبرات طويلة أو إحالتهم إلى التقاعد أو الاستغناء عنهم وإحضار وافدين بدلا منهم.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الفضل: على وزير النفط الاستقالة

احمد الفضل

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكد النائب احمد الفضل ان ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الوزارية حول محاور استجواب وزير النفط ووزير الكهرباء بخيت الرشيدي من خسائر على المال العام يفوق قضية (الداو) 7 مرات. وقال الفضل في تصريح للصحافيين امس ان التقرير حمل كل قيادي النفط نتائج تسعة بنود من محاور الاستجواب ونفى محورا واحدا، مشيرا إلى أن من هذه التسعة محاور بلغت الخسائر على المال العام قرابة 15 مليار دولار. وأوضح الفضل انه حصل على نسخة من التقرير وهو مكون من 150 صفحة بمعلومات دقيقة، مبينا ان هذا التقرير الذي عملت عليه اللجنة الوزارية تم بموافقة الوزير والمستجوبين وقبل الجميع بنزاهة ومصداقية العاملين باللجنة.

وأضاف ان التقرير يذكر بشكل مباشر مسؤولية وزير النفط عن ملف مصفاة ڤيتنام حينما كان مسؤولا عن الشركة التي أبرمت العقد ويفترض بوزير النفط من منطلق الخاصة للقطاع النفطي ان يقدم استقالته حتى لا يضطر للمواجهة لان حججه ستكون ضعيفة. وأوضح الفضل انه لا يعطي مواقف مسبقة عن الاستجواب ولكن هي دعوة صادقة للوزير لتقديم استقالته وانا ومجموعة من النواب نقول لك «اطلع بره الوزارة» كما يجب تجميد القياديين الواردة أسماؤهم بالتقرير او إحالتهم الى النيابة. ووصف الفضل ما ورد بالتقرير بأنه كارثة، مبينا ان اصرار الوزير على عدم مناقشة التقرير بالقاعة مريب. وأضاف «ولذلك اجد نفسي مجبرا على تأييد استجوابك».

الطبطبائي يطالب رئيس الوزراء بموقف حازم تجاه القيادات النفطية

وجه النائب عمر الطبطبائي رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء بأن القيادات النفطية تشوه صورته ولا تعطيه، مطالبا سموه باتخاذ موقف حازم تجاه تلك القيادات، مشددا على مكانها هو الإحالة للنيابة العامة وليس ان يكونوا طلقاء وليس فقط البقاء في مناصبهم.

وقال الطبطبائي في تصريحات للصحافيين بمجلس الامة: أقول لك كلمة للتاريخ، ان سمو رئيس مجلس الوزراء لم يقصر في القطاع النفطي وشكل لجنة وزارية للتحقيق في محاور استجوابنا السابق لوزير النفط وأمانة سمو الرئيس ملتزم بالنتائج التي خرجت بها اللجنة وهذا الموضوع ليس في محاور الاستجواب الجديد.

وتابع الطبطبائي: ولكننا نريد من سمو رئيس مجلس الوزراء موقفا حازما تجاه القيادات النفطية وإحالتهم الى النيابة العامة لأنهم اجرموا بحق الكويت.

واضاف الطبطبائي: وزير النفط كان من المفترض أن يكون قد تقدم بالاستقالة من فترة، وهناك استجواب جديد سيقدم له، وأتمنى أن «يركب رأسه» ويطلع المنصة ليعلم الشعب الكويتي ما يحدث في القطاع النفطي.

وقال الطبطبائي: انتم لعبتم اليوم لعبة ليطير نصاب الجلسة، فجأة كثير من الوزراء اختفوا وكثير من النواب اختفوا هل تريدون ان المعلومات لا تخرج لكنكم لن تستطيعوا فهناك اعلام.

وتابع الطبطبائي: امر محزن ان جلسة مهمة يطير نصابها اليوم لعدم وجود نصاب، واوجه اللوم لبعض نواب الامة الذين لا يهمهم الامة وكذلك بعض الوزراء الذين لم يكونوا موجودين مما ادى الى ان النصاب يطير.

واضاف الطبطبائي: كان من المفترض أن نناقش اليوم في الجلسة لمدة ساعتين فضيحة سوء تصميم مصفاة الزور الذي كبد وسيكبد الدولة خسارة قيمتها 15 مليار دولار.

وتابع الطبطبائي: الاخ وزير النفط حاول مرارا وتكرارا ان يثنينا عن سحب طلب النقاش حول مصفاة الزور، لكنه في استجواب كامل لم يرد وعنده ناس فاسدة داخل القطاع ولا يستطيع إحالتهم للنيابة رغم ان هناك وزراء اخرين حولوا وكلاء للنيابة في شبهات فساد وربما طلب وزير النفط سببه انه سيمشي بعد اسبوعين ولا يريد المعلومات تطلع.

وقال الطبطبائي: اقول لوزير النفط في الصفحة 85 من تقرير اللجنة الوزارية التي حققت في محاور استجوابنا ورد بها اسمك وبأنك متهم بتضليل اللجنة الوزارية ومتهم بهدر الأموال العامة.

وقال الطبطبائي: القيادات النفطية ابلغت القيادة السياسية انها لن تتمكن من استيراد الغاز من الخارج لتشغيل محطات الكهرباء لذلك عملوا مشروع المصفاة لإنتاج زيت الوقود لتزويد الكهرباء به وكانت الفكرة في 2003 وتم توقيع العقد في 2015 وقيمته 4 مليارات و870 مليون دينار اي ما يعادل 16 مليار دولار، رغم ان زيت الوقود أرخص من النفط وصعب تسويقه وليس صديقا للبيئة.

واضاف: في 2010 تم استيراد الغاز المسال لاول مرة لتزويد وزارة الكهرباء به فلماذا لم يتم ايقاف انتاج زيت الوقود من وقتها وتحويل المصفاة الى الغاز؟ هل تريدون ان يستفيد مقاول؟

وقال الطبطبائي: لماذا في كل مصيبة تحدث داخل القطاع النفطي نجد ان بعض القيادات تختفي او تسافر ولا تواجه ولا تتواجد حتى بالاستجواب، ولم تتواجد اليوم لمناقشة طلبنا.

واضاف الطبطبائي: الكارثة انه سيتم انتاج زيت الوقود لمدة 6 سنوات حتى عام 2026 موعد تحولها الى الغاز وهو ما يعني اهدار 16 مليار دولار طوال الست سنوات، ووزارة الكهرباء تقول لا تريد زيت الوقود فهل ستشربونه؟

و أضاف الطبطبائي: أتحدى جميع القيادات النفطية اذا عندهم موافقة المجلس الاعلى للبترول على تحويل مصفاة الزور من زيت وقود الى غاز

وقال الطبطبائي: لماذا تم مسح كلام الوزيرة هند الصبيح من محضر احد اجتماعات مجلس البترول هل لانها قالت كلمة حق؟

وتابع الطبطبائي: ان القيادات النفطية عبء على الكويت كلها بمن فيهم الوزير الذي قد لا يكون موجودا بعد أسبوعين.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الهدية لتسمية المناطق بأسمائها المعتمدة من «البلدي»

طالب النائب محمد الهدية وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والمسؤول عن هيئة الزراعة محمد الجبري بالوفاء بوعده بتصحيح الخطأ الحكومي المتمثل في إصدار خرائط مخالفة لما تم الاتفاق عليه في المجلس البلدي وتسمية (خباري العوازم) بغير اسمها. وأضاف الهدية في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن وزير الاعلام محمد الجبري وعد خلال لقائه به اليوم (أمس) بتصحيح هذا الخطأ وعليه ألا يتأخر كثيرا خصوصا أنني زودته بجميع الوثائق والقرارات الصادرة من المجلس البلدي. وقال «أبلغت الوزير الجبري بأنه اذا لم يصحح الخطأ في (خباري العوازم) سنتوجه إلى أبعد مدى حتى المساءلة».

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

العدساني: تكرار رفع الجلسات سيكدس جدول الأعمال

أكد النائب رياض العدساني أن رفع جلسة مجلس الأمة اليوم (امس) لم يكن إجراء صحيحا، مشيرا إلى أن تكرار رفع الجلسات سيؤدي إلى تكدس الملفات على جدول الأعمال.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن إحالة استجواب سمو رئيس الوزراء في جلسة أمس إلى اللجنة التشريعية مخالف للدستور.

وأوضح أنه سبق أن قدم 4 استجوابات لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لكن عدم مشاركته في التصويت أمس على إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية جاء من منطلق أن الأمر غير دستوري وحتى لا يكون ملزما بالنتيجة.

واعتبر العدساني أن إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية الهدف منه تحصين رئيس الوزراء بأي طريقة وإضعاف الأداة الرقابية.

وطالب العدساني كل نائب يقدم استجوابا ويتم رفعه من جدول الأعمال بأن يغادر الجلسة، مؤكدا أنه شخصيا في حال حذف أي استجواب يتقدم به من جدول الأعمال أو إحالته إلى اللجنة التشريعية أو شطب بعض محاوره فسيتقدم بعده مباشرة باستجواب آخر.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

AL SHOUHRA
Is pleased to announce the sales date of our
International Designer Brands
SALE
UP TO 95% OFF
29th November to 1st December 2018
Timing 10:00 am to 9:00 pm
Al Hamra Luxury Center
Mezzanine Al Hamra Exibition Hall
ISSA LONDON
RALPH LAUREN KIDS
INGIE PARIS
ALEX PERRY
RALPH LAUREN
AGNONA
FURNITURE ITEMS
SIMON X SCOTT
J. MENDEL
CHRISTIAN LA CROIX
JOSEPH
TOD'S
SI - JAY
GRETA CONSTANTINE
POLO JEANS
FURNITURE ITEMS
ت/2018/5936/ع